



الميثاق

رؤية

ما بيناه خلال الأعوام الماضية وما تحقق من إنجازات رائعة هو بفضل الوعي الوطني وتعاون كل المواطنين الشرفاء..

رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام

باجمال لـ «الميثاق» :

مستعدون للتوافق مع أحزاب المعارضة حول تشكيل لجنة الانتخابات

مؤكد أن الحوار سيظل ليس فقط وسيلة ولكنه ضرورة مطلقة حتى على المستويات الشخصية للناس، ناهيك عن الأحزاب وفي إطار منظمة المجتمع المدني. وفي رده على سؤال عن موقف المؤتمر في حال عدم نجاح الحوار مع أحزاب المعارضة قال باجمال: إذا لم ينجح الحوار أمامنا الدستور والقانون، الحوار وسيلة من وسائل العيش أما عيشنا جميعاً تحت سقف الوطن الواحد فهو الدستور والقانون والحوار تكفه آية الديمقراطية سواء داخل البرلمان أو خارجه، لأن البرلمان في الأساس جاء لضمان الحوار تحت مظلة الدستور. وقال الأمين العام أنه في حال عدم الاحتكام إلى المحكمة الدستورية والقانونية فإن الحوار سيغدو وجهة أخرى، يسمح الحوار عسائراً وتقليداً، أو حوار بين أطراف لا تتشكي في الأساس إلى القبول بل تنتهي إلى هواها وهذا مرفوض، وتعمقنا الضرورة من الحوار فيها، نحن نعتبر الحوار ضرورة مستمرة بدستور وقانون.

وذكر باجمال بوجارات اليونان القديم التي قال إنها ورغم سفسطيتها إلا أن المتحاورين في نهاية المطاف كانوا يجتمعون لإمبراطورية الحاكم حينها، ومطالب الإمبراطورية الرومانية في التي حكمت الكتل. وهكذا حتى العلاقات بين الإمبراطورية حكمتها قواعد وعلاقات ولم تكن محكومة بقواعد الخاصة للعبث. وقال لهذا علينا أن نضع العربة فوق القضبان الصحيحة حتى تكون لها بداية ونهاية لأن القطار إذا خرج عن القضبان جرت الكارثة.. واشترط لنجاح الحوار ثلاثة شروط هي أن يكون ثمة أهداف محددة واضحة وآليات محكومة، ومرجعيات قاننة وفي هذه النقطه بالذات ليست مرجعيات برنامجية الخاص ولكن مرجعياتنا المشتركة هي الدستور والقانون.



استنباط مواقف من مواقف الآخرين الخارجية بنوع مما يمكن أن نسميه إعادة الصدى. واعتبر الأسلوب الذي تمارسه أحزاب المعارضة فيه تناقض واضح: لاسف أنت تريد أن تحاور وتقول ما تريد في الشارع ثم تريد أن ترفض شروطك عندما تجتمع بين جدران أربعة هذا التناقض بعينه. وقال: أترك النظام السياسي يشتغل والدولة تشتغل وأنت من حقد أن تعارض، وكل واحد يحدد طبيعة الوظيفة التي يقوم بها.. واستطرد باجمال: أما أن نكون من طرف خفي عندما أريد شيئاً ومن مكان آخر أطلب شيئاً مختلفاً وعند الإعلان الجماهيري التعويضي أريد شيئاً آخر فهذا شيء غير مقبول في عرف السياسة، وإفصاحاً إن يطلق على هذا الأسلوب تسمية معينة: ولا أستطيع أن اسمي تسمية معينة حتى لا يزعل أحد، ولكن أقول في السياسة ينبغي أن يكون هناك وضوح ونقطة عمل حقيقية.

جاء الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام قبيل المؤتمر مواصلة الحوار غير المشروط مع أحزاب المعارضة، وقال الأستاذ عبدالقادر باجمال: إن أحزاب المعارضة التي ترفض دعوات الحوار ولم تستجب للدعوة لهم حواراً للحوار. وأضاف: نحن في المؤتمر الشعبي العام حريصون على الحوار لأن المؤتمر قام منذ تأسيسه على الحوار ولم يبق من الشمولية، داعياً أحزاب المعارضة إلى عدم استغلال نفس الحوار عند المؤتمر، ورغبته في مواصلة لحي يملوا وشروطهم.. وقال الأمين العام في تصريح مشترك لـ «الميثاق» والمختصين في العالم كله ناهيك عن المتكلمين في قبيلون الحوزة دون قيد أو شرط، ونحن نقبل الحوار دون اشتراطات مسبقة من يريد اشتراطات فعلية أن يرفضها بالنظام والقانون.. وأبدى باجمال استعداد المؤتمر للتوافق مع المعارضة على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة، لكنه شدد على رفض المؤتمر للتوافق على الطريقة الليتانية. وقال: رغم أننا قدّمنا مشروعنا إلى البرلمان إلا أنه لا مانع لدينا من أن نتوافق معهم، فإذا حصل توافق حتى قبل بقية من التصويت على المشروع، فإن كلمة المؤتمر ستصبح صوتيتها من أجل التوافق والمصلحة الوطنية. وأردف باجمال: نحن مع التوافق ولكن ليس التوافق على طريقة المعارضة الليتانية ليبحث عن الثلاث طوائف أو ثلاث محفل ولو حتى واحد أو نصف محفل، قائلاً: نحن في اليمن ليس لدينا طوائف أو أعراق كلنا من واحد وشعب مسلم ولهذا فالالتوافق هو أقرب شيء يمكن أن يكون في اليمن قبل غيره في العالم الذي أشار إلى أنه لا يزال يحاول شخصياً التواصل مع المشترك من أجل الحوار عبر عن رفض المؤتمر القاطع للقبول بما وصفه بأنه

رئيس الجمهورية في حفل تدشين العام التدريبي 2008

المؤسسة العسكرية والأمنية رمز وحدتنا وصمام أمان للثورة والديمقراطية



أكد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية علي المضي قدماً في إجراء التعديلات الدستورية طبقاً للوعود التي وعد به شعبنا في البرنامج الانتخابي وعلى وجه الخصوص في مجال الحكم المحلي..

موضحاً أن الحكم المحلي سيفتح آفاقاً كبيرة عن السلطة المركزية وأن الانتقال إلى الحكم المحلي هو للمزيد من المشاركة لأن المواطنين سوف يتشاركون بإرادتهم الحرة من يتحقق به لإدارة شؤون الحكم المحلي في المحافظة أو المديرية.

وقال رئيس الجمهورية في حفل تدشين العام التدريبي 2008م الذي أقيم بمعسكر الأمن المركزي أمس الأول: «اشعروا في مساهمة الوطنية والأمنية والعسكرية والتضحية ولا تتلقون للفقايع الكاذبة ولا تصغون للزواجر التي ستنهت وتتحطم عند صخرة الوعي الوطني...» وأضاف: لا يجوز النشيط بالمؤسسة العسكرية والأمنية لأنها هي رمز وحدتنا وهي صمام أمان الثورة والديمقراطية والوحدة والديمقراطية، هي عنوان فخر كل المواطنين الشرفاء.

وتابع: ما تحقق ويتحقق في الوطن من تنمية شاملة هو بفضل هذه العيون الساهرة لإبطال المؤسسة العسكرية والأمنية.

وأكد رئيس الجمهورية في الوحدة ثابتة ولا يجوز الخوض في موضوعها، الوحدة ثابتة وراسخة رسوخ جبال عبيان وظفار وشمسان وردفان.. تحرسنا عناية الخالق عز وجل والعيون الساهرة من أبناء المؤسسة العسكرية والأمنية والشعب.

نص كلمة فخامة الرئيس ص ٢٥

العواض: انتخاب رئيس جديد للبرلمان سابق لأوانه

اعتبر نائب رئيس كتلة المؤتمر الشعبي العام في البرلمان ياسر العواضي الحديث عن انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب موضوع سابق لأوانه.

وقدما يتعلق بانتخاب رئيس جديد لمجلس النواب خلفاً لرئيسه الراحل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر أجاب العواضي بحسب (المؤتمر نت) المجلس حالياً في حالة إجازة خلال شهرين وفقاً لللائحة التي حددت شهري يناير وأغسطس كشهري إجازة من كل عام.

مضيفاً: إن كتلة المؤتمر الشعبي العام البرلمانية ستعقد اجتماعاً لها قبل فترة انعقاد مجلس النواب مطلع فبراير القادم وسيتم خلاله التشاور مع قيادة المؤتمر حول موضوع انتخاب رئيس وهيئة رئاسة جديدة للمجلس باعتبار أن هيئة الرئاسة الحالية تنتهي فترتها في فبراير القادم وفقاً لللائحة الجديدة التي تنص على انتخاب هيئة رئاسة جديدة لمجلس النواب كل عامين.

بمشاركة أمين عام مجلس التعاون الخليجي لقاء تشاوري مع المانحين بصنعاء في فبراير المقبل

ويناقش اللقاء سير تنفيذ التعهدات المالية للمانحين الدوليين التي التزموا بها خلال وبعد مؤتمر المانحين بلندن، ومستوى تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، ومواكبة التعهدات المالية لها.

واستضافت صنعاء في يونيو ٢٠٠٧ أعمال اللقاء التشاوري الأول بين الحكومة ومجتمع المانحين. وتوسعت الحكومة إلى رفع القدرة الاستيعابية للمساعدات الخارجية من خلال مواصلة الاهتمام بتعزيز الشراكة مع مجتمع المانحين وتحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاد اليمني للاستفادة من المساعدات والقروض، وذلك من خلال التركيز على سرعة تخصيص التعهدات لمشروعات البرنامج الاستثماري العام للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١١ واستكمال إجراءاتها. كما تستهدف إعادة الدراسات الاقتصادية والفنية للمشروعات المدرجة في البرنامج الاستثماري العام التي لا تتوفر لها دراسات، ومتابعة وترتيب الاجتماعات الدورية مع الممولين لضمان فعالية استخدام التعهدات وأنسابها.

وكانت الحكومة قد شهدت في برنامجها العام على الإسراع في إجراءات المصادقة على اتفاقيات المشاريع بعد التوقيع عليها، واستكمال إنشاء وتشغيل وحدات تنفيذ المشاريع الجديدة وتعزيز قدرات الوحدات الحالية لتسكينها من القيام بالمهام المطلوبة، بما في ذلك تفعيل نظام المراقبة والمتابعة والتقييم للمشروعات، بالإضافة إلى توحيد نماذج ووثائق المشاريع وفقاً للقانون التشريعات الجديد، وتسريع معالجة الصرف على المشاريع من خلال اختصار إجراءات الدورة المستندية، ومراجعة أداء وتأهيل الممولين والشركات المنفذة وإنشاء قواعد بيانات.

بامشوموس: أحزاب المشترك تحاول إعاقة برنامج الرئيس

مزايدات سواء الأمور الاقتصادية والإدارية والمالية والتعليمية والأمر السياسية والدفاع والأمن.

وأشار إلى أن العيوب والقصور ستفرغ إلى فخامة الرئيس بكل شفافية ووضوح، كما أن التقييم لابد أن يكون موضوعياً والتقييم ليس سهلاً لكي يعطي لكي ذي حق حقه..

وفي رده على سؤال حول تأثير المظاهرات والاعتصامات التي جرت في الأشهر السبعة الأخيرة على تنفيذ برنامج الرئيس أكد بامشوموس: نعم إنها تحاول إعاقة التنفيذ والتنمية بشكل عام، وتمت بحجة أن هناك مطالب وحقوقاً وانتخبت بنتائج المتابعة ورفع النتائج الإيجابية لما تم تنفيذه وتحضير ما تم تنفيذه والتعرف على القصور والاختلالات وأسبابها ورفعها إلى فخامة الرئيس لكي يتم التوجيه بسد الثغرات وأوجه القصور.

وأضاف أن تلك المظاهرات والاعتصامات اكتسبت أغراضاً سياسية والأغراض السياسية لا يمكن أن ترفى وستظل في حجمها الضيق جداً لأكسابها مطامع سياسية غير موضوعية وقد تكون مدعومة من الخارج وستأخذ وقتها وستنتهي.

شركة الغاز: تثبيت سعر بيع أسطوانة الغاز عند ٥٠٠ ريال

تسعيرة الغاز بذريعة أجور المعارض والنقل بالسيارات والقاطرات والصيانة وغيرها. وأوضح أنور سالم إن لجاناً ميدانية من الشركة اليمنية للغاز صدر قرار من مجلس الوزراء الأسبوع الماضي برقم (٧) لعام ٢٠٠٨م برفع سعر بيع أسطوانة الغاز إلى (٥٠٠) ريال بدلاً من (٤٠٠) ريال وهو السعر السابق.

وأرجع وزير شركة الغاز في تصريح لـ «الميثاق» صدور القرار إلى رغبة الحكومة في تثبيت سعر بيع مادة الغاز للمواطنين واستعادة المبالغ المالية التي كانت تستقطع من المواطنين عن طريق أصحاب المعارض والسماسة الذين يتلاعبون بسعر البيع ويقومون بإخفاء أسطوانة الغاز وبيعه بأسعار تزيد كثيراً عن السعر الرسمي. وتحصل تلك المبالغ إلى خزينة الدولة.

وقال الأخ أنور سالم إن أسعار بيع أسطوانة الغاز مستقرة في مراكز المدن وعواصم المحافظات والمناطق القريبة من محطات التعبئة.. مشيراً إلى أن أصحاب المعارض والسماسة كانوا يحصلون مع الاسطوانة الواحدة مبالغ إضافية ضمن

خلال عام ٢٠٠٧م: إيقاف ٨٥ طناً من المبيدات المحظورة.. وضبط (٥٦٧١) كجم من الأسواق



إعادة تسجيل المبيدات الجديدة المتداولة في اليمن وتعديل وإصدار قائمة المبيدات الممنوعة والمقيدة في الجمهورية.

وقال: إن اللجنة المكلفة خرجت حتى الآن بقائمة تشمل (٤٠١) مركب تجاري بعد ضبط التركيز غير الصحيحة والأسماء المشابهة والخطأ غير البررة حيث تم استبعاد المبيدات المركبة من مادتين من نفس العائلة ولها نفس التأثير والتي تمثل مشكلة ولا يوجد أي مبرر لوجودها سوى تضاعف الأضرار على صحة الإنسان من وجود كميات مساعفة من متبقيات المبيدات في المحاصيل الزراعية.

ولفت عبدالقوي إلى أن الإدارة تحضر حالياً لعقد مؤتمر وطني للمبيدات سيتم الإعلان عنه في الأشهر القادمة يتناول هذه القضية من مختلف جوانبها ويبحث في الحلول والمعالجات التي يجب أن تتخذ لتجنب أضرار المبيدات على الإنسان والحيوان والبيئة.

تسعيرة الغاز بذريعة أجور المعارض والنقل بالسيارات والقاطرات والصيانة وغيرها. وأوضح أنور سالم إن لجاناً ميدانية من الشركة اليمنية للغاز صدر قرار من مجلس الوزراء الأسبوع الماضي برقم (٧) لعام ٢٠٠٨م برفع سعر بيع أسطوانة الغاز إلى (٥٠٠) ريال بدلاً من (٤٠٠) ريال وهو السعر السابق.

وأرجع وزير شركة الغاز في تصريح لـ «الميثاق» صدور القرار إلى رغبة الحكومة في تثبيت سعر بيع مادة الغاز للمواطنين واستعادة المبالغ المالية التي كانت تستقطع من المواطنين عن طريق أصحاب المعارض والسماسة الذين يتلاعبون بسعر البيع ويقومون بإخفاء أسطوانة الغاز وبيعه بأسعار تزيد كثيراً عن السعر الرسمي. وتحصل تلك المبالغ إلى خزينة الدولة.

وقال الأخ أنور سالم إن أسعار بيع أسطوانة الغاز مستقرة في مراكز المدن وعواصم المحافظات والمناطق القريبة من محطات التعبئة.. مشيراً إلى أن أصحاب المعارض والسماسة كانوا يحصلون مع الاسطوانة الواحدة مبالغ إضافية ضمن

تسعيرة الغاز بذريعة أجور المعارض والنقل بالسيارات والقاطرات والصيانة وغيرها. وأوضح أنور سالم إن لجاناً ميدانية من الشركة اليمنية للغاز صدر قرار من مجلس الوزراء الأسبوع الماضي برقم (٧) لعام ٢٠٠٨م برفع سعر بيع أسطوانة الغاز إلى (٥٠٠) ريال بدلاً من (٤٠٠) ريال وهو السعر السابق.

وأرجع وزير شركة الغاز في تصريح لـ «الميثاق» صدور القرار إلى رغبة الحكومة في تثبيت سعر بيع مادة الغاز للمواطنين واستعادة المبالغ المالية التي كانت تستقطع من المواطنين عن طريق أصحاب المعارض والسماسة الذين يتلاعبون بسعر البيع ويقومون بإخفاء أسطوانة الغاز وبيعه بأسعار تزيد كثيراً عن السعر الرسمي. وتحصل تلك المبالغ إلى خزينة الدولة.

وقال الأخ أنور سالم إن أسعار بيع أسطوانة الغاز مستقرة في مراكز المدن وعواصم المحافظات والمناطق القريبة من محطات التعبئة.. مشيراً إلى أن أصحاب المعارض والسماسة كانوا يحصلون مع الاسطوانة الواحدة مبالغ إضافية ضمن